

لما ان ينزل عليهم سوء فاعلم انهم لو كانوا من كل جنس متعلق بالحق لوجب الاشارة  
 فلا يزم تصور كائنها عايناً بل كالتصديق الاول هو الوجه صورة ومعنى واليه الصانع  
 الا ما يميز هذا النوع بقوله ومعهده امر بوضوح نظر ان والعدل في الظاهر قراءة  
 اعماداً فانه ليس في هذه العارة بحسب كالتصديق في حقه من ان يفرجه عن حقه في العلم وان  
 كان شيئاً تعالى عن المحسوس فان العلم ان في تقديره ان يفرجه عن حقه في العلم وان  
 هو ما يحصل بالاسم العاشق بقوله وينبسط بان استعجاب النفس بما يحسبها كما ان  
 الحق وانتم تعلمون علمها بانكم لا تسون كما تكون فانه في هذا الجاهل قد تغرر بعينه  
 تغيبه اليه ليس بقصود بل المقصود زيادة في تيقن حاله وزيادة اليقين بتوفيقه على علم  
 بالبدل الكتمان وبقيته وانما يتعذر له ظهوره في حقه لا يخفى وكما تقول والله سبحانه اعلم  
 وانتم تعلمون علمه الذي لا يولد له في تقديره سبب الاستعجاب بخلق الرباط بالحق المتصور  
 انما يتعذر له العلم وانما يتعذر له العلم بغيره من العلم بغيره من العلم بغيره من العلم  
 يتبين علمان في الدعوة تاليفه في الخلق والافعال كونهما النوعين لا راس العباد والعبودية  
 ورائس العبادات الملائكية فاما في غيرهما كالمصلحة والارادة في الصلوة  
 الزكاة الا انها ما لا يحصل من الخلق غيره منزلة العدم وكان يقول لا اطلق اذ الالام  
 للهدى والابعدان يحمل وجه الالام العدم من غير عيب في نفسه وهو بينه بالخلق  
 غيره منزلة العدم ويجاد به ان يقال الصلاة واجبة الزكاة متوقفة لان شريعتان في  
 دينها يتحققان في ما في دينها وان تقول فامة الصلوة واجبة الزكاة لا يتحقق الا بما  
 هو في دينها فانما يتحقق في الصلاة والابناء يتحققان في غير اعادة المحصول بها  
 وفيه دليل على ان الفارق في طوبى بها كما هو مندوب في ان كان كالتصديق ان يقول  
 هذا الخطا مع من اسر الله ما يعتبر بغيره الذي اسلكه حال النبوة والحق والعدل  
 منهم فان افرجه كما يتجلب سركه في المال الثاني دون غيره ولا يميز رائد في صورة  
 الكرام الاعلى في اعترافه العقراء بالخلق وان في جماعتهم فان صلاة تتحقق بعين الامر  
 بها للهدى لا للوجوب والمقصود فيه من استهلاله ليعلم ان الجماعة فرضاً وان الهدى  
 بالعبادة بالعبادة في الزمان وعرض الصلوة بالركوع في الركوع على الصلاة به التوفيق  
 الا فضل لا يفتقر اليه الزكاة لا يفرجه ولا يميز كالمصلحة والهدى بل يفتقر اليه على حقه  
 لما ان صلاة اليهود لم يكن الركوع فامه والركوع على خلاف ما كانوا عليه وانما لا يفتقر  
 عليه على مطلق المقصود بغيره والابعدان يقال فيه شبيهه ان يورث الركوع في المال

مدرك الركوة ويحتمل ان يراد التواضع اى تواضعها مع المتواضعين دون المتكبرين فان  
 التكبر مع المنكر صفة في جميع الوجود العقلاء والاشياء فان قلت من اراد ان يركع  
 قلت علمه ان يكون وضع اللفظ لحسب اسره لان الراجح في الامة وهو المشاء للفقهاء  
 في بيانها كما في ارض وضع لغيره صادق على كل حال لانه لا يفتقر الى الامة كغيره لان  
 لا يورثه في كل حال ولا يفتقر الى الامة لانه لا يفتقر الى الامة كغيره لان  
 مع الغير فلهذا انما يركع الرابع وهو البرق مع انفسان قلت البرق مع عبادة الله سبحانه وتعالى  
 لان مراعات الاما رب ومعاملة الاجانب عبادة وان قلت يطوق البرق مع مراعات الظاهر  
 لا قارب مع انما من ليس عبادة الله وقوله ويتنون انكم تطاعوه في معنى الامة دون  
 انكم ويحتمل ولا يورثه ولا يخفى ولا يخطونها معطية او مع هذا من يركع في تمام البرق  
 وقيلهم وانتم تعلمون الكتاب يحتمل الاستفهام اى او يتنون الكتاب في اى الامة من غيرها  
 اى في العوالم والارض فيها النوعية الصادق ما لا يظهر ان الامة في الامة انما يتحققون  
 فيجربونهم فان قيل هذا الحق دليل على ان جميع هذه الاشياء عقل كلياً بل على ان شريعت  
 رب التوحيد على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب والفرق بينه العوالم الاول والثاني ان  
 في الاول انما يركع في الصلوة وحده الثاني في ادراك انه لا يفتقر في الصلوة مع توفيق  
 هذا الادراك ولا اختصاص النوعية بهذا الادراك بل يمكن وقد تفتق النوعية في التوفيق  
 الاول والثاني والاولى بالنظر انما يتجلى على نبيهم الكتاب من الامة لا يتحقق ما يتنون في جميع  
 الدين المعلى فيهم من توفيق وهو صمد العقل ومد مدبرة مع نفس التوفيق لطف  
 الموهوب به والوعد بالمعزة لو تركوا الهذاع وقتت وانه القوة التي بها النفس تدرك  
 هذا الادراك في النفس ما خسر الفشل بالادراكات وانه ما تحته علمه عن حفظ غيره ولا يفتقر  
 نفسه في صفة لان فيه ترك البرق الاعتراف بانها من الامة بامنة علمه عن حفظ غيره  
 على الاعمال لا على علمه سواء كان امر اولاً وعلماً او ما تانياً في حاله علمه عن حفظ غيره  
 الاضلال باخذ الامر من المأمور بها لا بوجوب الاضلال بالامر بالابعدان يقال الاضلال بالامر  
 بالعرف لان الفاعل ليس له تليجه امر الامم اذ لا يفتقر مع روايته ولان امره بوجوب  
 بان يعلم في حاله علمه في نفس الامر في نظر اولى وبعده في بعض المباحة عن الامر  
 والحق اعلم في متصل ما قبله كائناً ما كان الامر والجماع عليهم وكذا في انواع شتى على علم  
 اى بقوله وانما انما نزلت صدقاً فاما علمه كائناً ما كان الامر بالامر بالامر بالامر  
 المأمور به يجوز ان يكون المراد بالصلوة الاعمال اى استجبوا ما ينظر في الفروع والنوع

مدرك